

## قانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٦

يربط موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات

للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مبلغ ٨١٥٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده واحد وثمانون مليونا وخمسة وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مبلغ ٤٤٥٩٧٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وأربعون مليونا وخمسة وسبعين وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي:

- أجور مبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه .
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٣٣٥٩٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مبلغ ٣٤٩٩٧٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وأربعين وثلاثون مليونا وتسعمائة وسبعين وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية لسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مبلغ ٩٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة ملايين وستمائة ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبلغ ٣٦٩٨٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليونا وتسعمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية مبلغ ٣٣٩٨٣٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبلغ ٣٦٩٨٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليونا وتسعمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٣٣٩٨٣٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه (منها مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه من بنك الاستثمار القومي) .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٦ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٥ يونيو سنة ٢٠٠٦ م) .

حسني مبارك

فِي زَرْبَةٍ الْمُسْتَكْبَرِ

(۱۰۷)